المضامين الاقتصادية لمرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي في ظل أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

The Economic Implications of Elasticity of Taxes Towards National Income and Government Consumption Spending Under the Goals of Sustainable Economic Development in Iraq for the period (2004-2022)

الباحثين

أ.م.د.ابتسام علي حسين — **الكلية التقنية الإدارية بغداد** — **الجامعة التقنية الوسطى**

أ.د.مصطفى كامل رشيد — **كلية الإدارة والاقتصاد** — **الجامعة المستنصرية**

أ.م.د.سهيلة عبد الزهرة مستور — **كلية الإدارة والاقتصاد** — **الجامعة المستنصرية**

Ibtesam1967@mtu.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/٢/١٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٤/٣/١٤

المستخلص

أن اعتماد العراق على عائدات النفط الخام في تمويل الموازنة العامة وكافة الأنشطة الاقتصادية المتصلة باعتباره بلد ريعي، قد حرم الموازنة العامة بشكل عام والإيرادات العامة بشكل خاص من مورد مهم وهو الضرائب بكافة أنواعها، إذ تمارس الضرائب دورا محوريا في الاقتصاد الكلي ليس فقط في تمويل الأنفاق الحكومي وإنما الضرائـب تعد من أهم المؤشرات الدالة على فاعلية الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، تعد

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس عشر/ أيلول ٢٠٢٤
الصفحات ٥٩ ــ ٨٢

من أهم المؤشرات الدالة على فاعلية الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، ويسترشد بها صناع القرار للحكم على أهلية السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. لذا تتمثل مشكلة البحث في أن ضعف مساهمة الضرائب في توليد الإيراد العام قد تسبب بعدة مشاكل مالية واقتصادية، وان ارتفاع الدين العام كان احد مظاهر الخسارة الاقتصادية التي اقبل عليها العراق، فضلا عن سوء إدارة الموارد المالية والاعتماد المفرط على العائدات النفطية في تمويل الموازنة العامة، يفترض البحث أن ريعية الاقتصاد تسببت بارتفاع درجة مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الأمر الذي أدى إلى عدم ارتباط المعدلات الضريبية بالدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي ، توصل البحث إلى ضعف مساهمة الضرائب في الإيراد العام وارتفاع كبير في درجة مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والأنفاق الاستهلاكي الحكومي، أوصى البحث بإصلاح الإدارة الضريبية وتحسين معدلات الضريبة، مع تقديم مجموعة حزم خاصة من الخدمات الحقيقية التي تعزز ثقة الأفراد بتوجهات الحكومة نحو الإصلاح الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي، مرونة الضرائب تجاه الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الإصلاح الضريبي.

Abstract

Iraq's dependence on crude oil revenues to finance the general budget and all related economic activities, as a rentier country, has deprived the general budget in general and public revenues in particular of an important resource, which is taxes of all kinds, as taxes play a pivotal role in the overall economy, not only in financing Government spending and taxes are among the most important indicators of the effectiveness of productive activities in the local economy, and are used to guide decision-makers in judging the suitability of economic policies that work to achieve sustainable economic development. the problem of the research is that the weak contribution of taxes to generating public revenue has caused several financial and economic problems, and

that the high public debt was one of the manifestations of the economic loss that Iraq has faced, in addition to the mismanagement of financial resources and excessive reliance on oil revenues to finance the general budget. The research assumes that rentierism in the economy caused an increase in the degree of flexibility of taxes towards national income and government consumption spending, which led to the lack of correlation between tax rates with national income and government consumption spending. The research found a weak contribution of taxes to public revenue and a significant increase in the degree of flexibility of taxes towards national income and government consumption spending. The research recommended reforming tax administration and improving tax rates, while providing a set of special packages of real services that enhance individuals' confidence in the government's directions towards economic reform.

Keywords: taxes, elasticity of taxes to national income, elasticity of taxes to government consumer spending, tax reform.

مقدمة

تعد الضرائب القناة الممولة لمشاريع الحكومة الاستثمارية والتي تعمل على تعزيز البنية التحتية الداعمة للمشاريع الإنتاجية على مختلف أحجامها ومستوياتها، كما أن الضرائب في البلدان المتقدمة لها أهمية استثنائية في بسط نفوذ الدولة على مستوى الاقتصاد المحلي بشكل عام باعتبارها الموجه الأساسي لاتجاهات السياسات الاقتصادية الكلية، وفي البلدان النامية فان الضرائب تمارس دورا هاماً في تعزيز سلطة الدولة على النشاط الاقتصادي بما ينسجم وتطلعات السياسات الاقتصادية، ولكن العراق شهد إهمالاً كبيراً للضرائب وقد اتكل بشكل كبير جداً على عوائد النفط الخام في تمويل الموازنات الحكومية وعند انخفاض تلك العوائد كانت السياسة المالية تتجه نحو الدين العام في تلبية حاجيات وتمويل تلك الموازنات، مما أنشئ العديد من الفجوات بين الوحدات الاقتصادية وسلوك الحكومة في إدارة الموارد المالية، الأمر

الذي تسبب بتعرض الأسواق المحلية للعديد من الأزمات التي عرضت الاستقرار الاقتصادي إلى خطر كبير.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

أن ضعف مساهمة الضرائب في توليد الإيراد العام قد تسبب بالعديد من المشاكل المالية والاقتصادية، وان ارتفاع الدين العام كان احد مظاهر الخسارة الاقتصادية التي اقبل عليها العراق، فضلا عن سوء إدارة الموارد المالية والاعتماد المفرط على العائدات النفطية في تمويل الموازنة العامة.

٢.١- أهمية البحث

تعرض الاقتصاد العراقي للعديد من الأزمات المحلية والخارجية والتي كانت سبباً في العديد من الاضطرابات الداخلية وتفاقم مشاكل اقتصادية كثيرة منها البطالة والفقر وغيرها، وبسبب ضعف دور الضرائب في الحياة الاقتصادية فان المالية العامة قد اتخذت العديد من المسارات غير المنضبطة فيما يتعلق برشادة إدارة الفوائض المالية المتأتية من بيع النفط الخام، الأمر الذي تسبب بضعف تنويع الإيرادات العامة والإنتاج المحلي.

٣.١- فرضية البحث

يفترض البحث أن ريعية الاقتصاد العراقي تسببت بارتفاع درجة مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والأنفاق الاستهلاكي الحكومي، الأمر الذي أدى إلى عدم ارتباط المعدلات الضريبية بالدخل القومي والأنفاق الاستهلاكي الحكومي.

٤.١- هدف البحث

يهدف البحث إلى:

١- تحليل هيكل الضرائب في العراق والتعرف على مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة خلال مدة البحث.

٢- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المتصلة بالضرائب.

٣-قياس درجة مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والأنفاق الاستهلاكي الحكومي.

١.٥- منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استخدام أسلوب التحليل البياني واستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية، فضلا عن الأسلوب الكمي في التوصل لحقائق مرتبطة بالعلاقة الخاصة لموضوع البحث وسلوك متغيراته الأساسية.

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري للبحث (الضرائب ،مفهومها ، أهدافها ، آثارها الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية)

١.٢- مفهوم الضريبة

تعد الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة ، وأن طبيعة الضرائب و أهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية و الاقتصادية و تطور الجوانب الاجتماعية ، فهي مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة للدولة وأداة سياسية واقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية لذلك يمكن تعريف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري تجبيه الدولة أو أحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد،وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدرتها التكليفية (الجنابي،١٩٩٠:١٩٣)

كما وتعرف الضريبة أيضا على أنها مبالغ نقدية تدفع بصورة دورية لتمويل النفقات العامة للدولة وفقا للقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر بهذا الشأن وبشكل نهائي وبدون مقابل مباشر متوقع (نايف،١٩٦٧:٧٤) .

من كل تلك التعريفات يتضح بأن الضريبة اقتطاع نقدي يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريين للدولة بصفة إجبارية نهائية وهي تفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة دون مقابل محدد ووفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة.

٢.٢- أهداف فرض الضريبة

١-أهداف مالية: ويقصد بذلك بان الضريبة تشكل إيرادا ماليا للخزينة العامة، وتستخدم لتغطية النفقات العامة ولقد أفرطت السياسات الاقتصادية للدول في النظر

إلى الضريبة باعتبارها مصدرا للإيرادات العامة، وبغض النظر عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يمكن أن تنتجها، فعلى سبيل المثال تشكل الضرائب غير المباشرة موردا مهما لخزينة الدولة وتلجأ الدول إلى فرضها نظرا لحصيلتها الوفيرة، إلا أنها لا تحقق العدالة الضريبية فهي تفرض بمعدل واحد ولا تراعي الأوضاع الشخصية والعائلية للمكلف، في حين أن الضرائب المباشرة أكثر عدالة، ولكن بالرغم من ذلك لا تستطيع الدول إلا أن تفرض مجموعة كبيرة من الضرائب غير المباشرة بهدف تأمين أكبر حصيلة ضريبية من شأنها أن تغطي النفقات العامة، أي أن الدول تنظر إلى الوظيفة المالية في هذه الحالة أكثر من النظر إلى الوظائف الأخرى (عبد الفتاح عبد الرحمن:١٩٩٦، ٢٠٦)

٢-أهداف اقتصادية: تشكل الضريبة أداة من الأدوات التي تمتلكها الدولة للتأثير على الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، ولهذه الوظيفة مظاهر متعددة من أهمها:(الوزني والرفاعي:٢٠٠١، ٣٢٧-٣٢٩)

أ- في حالة الانكماش: تكون في ظل هذه الحالة كمية النقود المتداولة محدودة ولا تتناسب أبدا مع كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة للبيع، في هذه الحالة على الدولة زيادة إنفاقها لتعزيز الكميات النقدية والحد من فرض ضرائب جديدة بل عليها خفض المعدلات الضريبية وزيادة الإعفاءات بهدف خلق توازن جديد يعيد الأوضاع الاقتصادية إلى الاستقرار.

ب- في حالة الانتعاش: تتصاعد الكميات النقدية في ظل هذه الحالة ويخشى أن تبلغ حدا تتجاوز فيه الكميات المعروضة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى أن تزاحم كميات كبيرة من النقود المتداولة كمية محدودة من السلع والخدمات ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والوقوع في التضخم الذي يؤدي إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية، ويأتي في هذا المجال دور الضريبة التي تمتص فائض الكميات النقدية وذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، من اجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني.

ج- حماية الإنتاج الوطني: تستخدم الدولة الضريبة خصوصا الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات عند عبورها لحدود الدولة، بهدف حماية الصناعات الوطنية خصوصا الناشئة منها. لان فرض الرسم الجمركي على السلع المستوردة سيؤدي إلى رفع ثمنها وبالتالي تفقد هذه السلع مقدارا معينا من قدرتها التنافسية وتسمح ببيع المنتجات الوطنية بأثمان منافسة تحقق للمشاريع الوطنية الدخل المرتفع وللعمالة المحلية فرص عمل جديدة ومداخيل مرتفعة، وبالتالي تساهم الضريبة في نمو الاقتصاد وتطوره.

د- الإعفاءات الضريبية: أن من شأن إعفاء بعض المشاريع الاقتصادية من الضريبة سواء بصورة دائمة أو مؤقتة إلى تعزيز الصناعة المحلية وتوجيه المستثمرون إلى مشاريع اقتصادية تشبع حاجات عامة للمواطنين بدل من إشباعها من شركات أجنبية تستحوذ على القسم الأكبر من القيمة المضافة.

٣- الأهداف الاجتماعية: تهدف الضريبة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، ومن أهم الأهداف الاجتماعية للضريبة: (الجنابي : ٢٠٠٩ ، ١٣٦)

أ- إعادة توزيع الدخل: تنتج الدخول الناتجة عن ملكية عناصر الإنتاج إلى خلق طبقات اجتماعية متعددة وبالتالي حدوث تفاوت في توزيع الدخول ينتج عنه مشاكل اجتماعية تؤثر على المجتمع برمته، لذلك على الدولة التدخل من اجل إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على الطبقة الغنية، وإعفاء الطبقة الفقيرة من الضريبة أو فرضها بمعدلات منخفضة ويجب أن تنفق الحصيلة الضريبية على الحاجات الأساسية لهذه الطبقات المحرومة من خلال مساعدات اجتماعية وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية ، وبالتالي فان تصاعدية الضريبة هي الأداة الفاعلة لإعادة توزيع الدخل بحيث يزيد معدل الضريبة كلما ارتفع دخل المكلف.

ب – تحقيق العدالة الاجتماعية: تسعى الأنظمة الضريبية عند فرض الضرائـــب الى

مراعاة الأوضاع الاجتماعية للمكلفين وذلك من خلال عدة وسائل أهمها:

- مراعاة الاعتبارات الشخصية والعائلية: تعمد معظم الأنظمة الضريبية إلى إعفاء حد معين من الوعاء الضريبة وذلك وفقا للاعتبارات الشخصية والعائلية للمكلف .
- إعفاء السلع والخدمات الأساسية من الضريبة: تعفى السلع التي تكون على تماس مباشر مع معيشة المواطن من الضريبة خصوصا الضريبة على المبيعات أو الضريبة على القيمة المضافة
- الاعتماد على الضرائب المباشرة: مما لا شك فيه أن الضرائب المباشرة تراعي الأوضاع الاجتماعية للمكلفين، فتطبق الضريبة التصاعدية على مجموعة كبيرة من ضرائب الدخل وضريبة التركات وضريبة العقار، هذا يعني أن الضرائب المباشرة أكثر ميلا لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- الحد من الضرائب غير المباشرة: تعتمد الضرائب غير المباشرة على معدلات ثابتة تطبق على جميع الملكفين بغض النظر عن مقدرتهم التمويلية، كما لا تتضمن تنزيلات وإعفاءات تراعي الأوضاع الشخصية والعائلية للمكلفين ما يعني أن الضرائب غير المباشرة لا تحقق الوظيفة الاجتماعية وتميل إلى تحقيق الوظيفة المالية للضريبة ، إلا أن معظم الدول الرأسمالية تضطر إلى الاعتماد على هذه الضرائب من اجل تأمين الموارد المالية لتغطية نفقات الدولة، ما يعني أن تغلب الوظيفة المالية مكرهة بهدف عدم الوقوع في العجز المالي الذي يمكن أن يؤدي إلى تدهور أوضاع المالية العامة ويؤثر على الاقتصاد الوطني برمته ، فمثلا فرض ضريبة على مدخرات المواطنين قد يوفر للدولة حصيلة كبيرة ولكنه في الوقت ذاته سيدفع المواطنين لإخفاء مدخراتهم وإبعادها عن النشاط الاقتصادي لتجنب دفع الضريبة وبالتالي سيخسر الاقتصاد هذه المدخرات في حين أن فرض ضريبة على الموارد العاطلة (كالأراضي والعقارات غير المستخدمة) قد لا يوفر للدولة حصيلة كافية ولكنه سيدفع المواطنين لاستغلال مواردهم وممتلكاتهم لتجنب دفع الضريبة وبالتالي تسهم الضريبة في تحسين استغلال موارد الدولة .

٣.٢- الآثار الاقتصادية للضرائب

تؤثر الضرائب في العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي منها :(عبد الفتاح عبد الرحمن : ١٩٩٦، ٢٩٥-٢٩٧)

١.٣.٢- الادخار و الاستهلاك :

من المعلوم أن الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل و الميل الحدي للاستهلاك ، ولما كان الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك , لذلك فان العوامل التي تحدد الادخار هي التي تحدد الاستهلاك أي أن الادخار يتوقف على حجم الدخل و الميل الحدي للاستهلاك .

فعندما تفرض ضريبة على سلعة معينة سيؤثر ذلك على دخل الفرد مما يؤدي الى التضحية ببعض السلع و الخدمات خاصة الكمالية فيقل الطلب عليها فيتجه ثمنها للانخفاض ، و سيكون الطلب على السلع ليس بنسبة واحدة فيتفاوت بين سلعة وأخرى حسب درجة الطلب عليها ، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن أي ان تأثير سلع الاستهلاك يعتمد على درجة مرونة الطلب.

فالضرائب التي تفرض على الأغنياء لا تؤثر على استهلاكهم لأنهم يدفعونها من مدخراتهم أما الفقراء ففرض الضريبة سيؤثر على استهلاكهم و في كلتا الحالتين يكون اثر الضرائب على الاستهلاك هو عكسي مع حجم الدخل كما يتوقف اثر الضريبة على الاستهلاك على استخدام الدولة لحصيلة الضريبة فإذا أنفقتها في طلب بعض السلع و الخدمات فأن ذلك يعوض النقص الحاصل في الاستهلاك الناشئ من استهلاك الأفراد نتيجة فرض الضريبة .

أما تأثير الضريبة على الادخار فيقع عندما تفرض ضريبة على أصحاب الدخول المرتفعة سيؤثر على الادخار بالشكل الذي يخفضه

أمـــا إذا فرضـــت الضـــريبة علـــى ذوي الـــدخل المحـــدود فـــأن الضـــريبة ستؤثر على الاستهلاك .

٢.٣.٢- الإنتاج و التوزيع :

إذا كانـــت الضـــريبة تـــؤثر علـــى الاســـتهلاك و تـــؤدي إلـــى تخفيضـــه و تـــؤثر علـــى الـــدخل و الادخـــار و تضـــغط باتجـــاه تقليلهـــا و بالتـــالي تقلـــل رؤوس الأمـــوال , خاصـــة عنـــد فـــرض ضـــرائب تصـــاعدية ســـتؤثر علـــى الفئـــات الاجتماعيـــة ذات الـــدخل القـــادرة علـــى الادخـــار و يـــؤدي فـــرض الضـــريبة إلـــى انتقـــال عناصـــر الإنتـــاج بـــين فـــروع الإنتـــاج المختلفـــة فعنـــد فـــرض ضـــرائب غيـــر مباشـــرة يـــؤدي إلـــى ســـوء توزيـــع الـــدخل عنـــد الفئـــات ذوي الـــدخل المحـــدود أمـــا عنـــد فـــرض ضـــرائب مباشـــــــــــرة (تصـــــاعدية خاصـــــة) ستصـــــيب الـــــدخول المرتفعـــــة و ســـــتؤدي إلـــــى تقلـــيص التفـــاوت فـــي التوزيـــع , نتيجـــة إنفـــاق الحصـــيلة مـــن الضـــرائب الناجمـــة مـــن الـــدخول المرتفعـــة فـــي صـــور نفقـــات تحويليـــة تســـتفيد منهـــا الفئات المحدودة الدخل.

٣.٣.٢- اثـــر الضـــرائب فـــي المســـتوى العـــام للأســـــــــــعار : (الجنابي:١٩٩٠، ١٩٨)

تقلـــل الضـــرائب مـــن دخـــول الأفـــراد و بالتـــالي تقلـــل الطلـــب علـــى الســـلع و الخـــدمات فيتجـــه المســـتوى العـــام للاثمـــان بالانخفـــاض و يحـــدث ذلـــك إذا لـــم تطـــرح حصـــيلة الضـــرائب للتـــداول أي تســـديد قـــروض خارجيـــة أو تكـــوين احتيـــاطي مـــالي ، أمـــا إذا أعيـــدت هـــذه الحصـــيلة إلـــى التـــداول مـــن خـــلال الأنفـــاق العـــام لشـــراء الســـلع و الخـــدمات أو دفـــع مرتبـــات العـــاملين فـــلا يتحقـــق عمليـــاً الانخفـــاض فـــي المســـتوى العـــام للأســـعار،وأن كـــل ضـــريبة تفـــرض علـــى ســـلعة معينـــة لا بـــد أن تـــؤثر علـــى ثمنهـــا حيـــث تميل إلى رفع ثمنها بمقدار الضريبة كلاً أو جزءاً .

٣- المبحث الثالث/ تحليل الدور الاقتصادي للضرائب في العراق في ظل مرونتها تجاه الدخل القومي والأنفاق الاستهلاكي الحكومي

١.٣- تطور هيكل الضرائب

يتضح من خلال تحليل مضمون الجدول (١) أن الضرائب في العراق خلال مدة البحث كانت على نوعين هما (الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج) و (الضرائب على الدخول والثروات)، حيث عانت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج من تقلبات عديدة في مسارها الزمني، إذ بلغت عام ٢٠٠٤ (٨١,٢٦٩) مليون دينار وفي عام ٢٠٠٥ ارتفعت إلى (٢٨٨,٣٠١) مليون دينار ولكن عام ٢٠٠٦ قد انخفضت غلى (٩٦,٦٦١) مليون دينار. أما عام ٢٠١٤ فقد وصلت إلى (٤٨٩,٥٠٥) مليون دينار وأخذت تتقلب حتى بلغت عام ٢٠١٩ في جائحة كورونا (١,٦٢٥,٥٠٥) مليون دينار وقد أخذت بالتناقص التدريجي حتى بلغت عام ٢٠٢٢ (١,١٣٣,٣٣١) مليون دينار.

الجدول (١): هيكل الضرائب في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنة	الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	الضرائب على الدخول والثروات	إجمالي الضرائب
٢٠٠٤	٨١,٢٦٩	٧٨,٣٧٥	١٥٩,٦٤٤
٢٠٠٥	٢٨٨,٣٠١	٢٠٦,٩٨١	٤٩٥,٢٨٢
٢٠٠٦	٩٦,٦٦١	٦٣,٠١٢	١٥٩,٦٧٣
٢٠٠٧	–	–	١,٢٢٨,٣٣٦
٢٠٠٨	–	–	٩٨٥,٨٣٧
٢٠٠٩	–	–	٣,٣٣٤,٨٠٩
٢٠١٠	–	–	١,٥٣٢,٤٣٨

٢٠١١	–	–	١,٧٨٣,٥٩٣
٢٠١٢	–	–	٢,٦٣٣,٣٥٧
٢٠١٣	–	–	٢,٨٧٦,٨٥٦
٢٠١٤	٤٨٩,٥٠٥	١,٣٩٥,٦٢٢	١,٨٨٥,١٢٧
٢٠١٥	٣٩٦,٣٥٨	١,٦١٨,٦٥٢	٢,٠١٥,٠١٠
٢٠١٦	٦٣٢,٣٨٤	٣,٢٢٩,٥١٢	٣,٨٦١,٨٩٦
٢٠١٧	١,٧٦٤,٥٠٧	٤,٥٣٣,٧٦٥	٦,٢٩٨,٢٧٢
٢٠١٨	٢,٢٦١,١٠٩	٣,٤٢٥,١٠٢	٥,٦٨٦,٢١١
٢٠١٩	١,٦٢٥,٥٠٥	٢,٣٨٩,٠٢٦	٤,٠١٤,٥٣١
٢٠٢٠	١,٤٠٢,١٣٦	٣,٣١٦,٠٥٣	٤,٧١٨,١٨٩
٢٠٢١	١,٢٨٣,٦٧٦	٣,٢٥٢,٥٦٦	٤,٥٣٦,٢٤٢
٢٠٢٢	١,١٣٣,٣٣١	٢,٧٧٨,٠٦٦	٣,٩١١,٣٩٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

ملاحظة: بيانات أنواع الضرائب غير متاحة للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٣).

٢.٣- المساهمة النسبية للضرائب

يبين الشكل (١) المساهمة النسبية للأنواع الضرائب حيث تفوقت الضريبة غير المباشرة على الضريبة المباشرة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، ولكن الأمر قد انعكس في المدة (٢٠١٤-٢٠٢٢) حيث تفوقت الضريبة المباشرة كثيرا على الضريبة غير

المباشرة، وهذا يعني استدامة الاختلال الهيكلي في الإنتاج المحلي الذي تسبب بضعف الإيراد الضريبي في العراق.

تراوحت المساهمة النسبية للضرائب المباشرة ما بين (٨٣,٦٣%) عام ٢٠١٦ كحد أعلى و(٣٩,٤٦%) عام ٢٠٠٦ كحد أدنى، في حين تراوحت الضريبة غير المباشرة بين (٦٠,٥٤%) عام ٢٠٠٦ كحد أقصى و(١٦,٣٧%) عام ٢٠١٦ كحد أدنى، ويظهر من المقارنة ثمة استبدال لأدوار الضرائب ففي الوقت الذي كانت فيه ضريبة الدخل اقل مساهمة كانت الضريبة غير المباشرة أعلى مساهمة والعكس صحيح، وهذا يدلل على ضعف أداء الجهاز الضريبي وشحة الأقنية الضريبية.

الشكل (١): المساهمة النسبية لأنواع الضرائب في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (%)

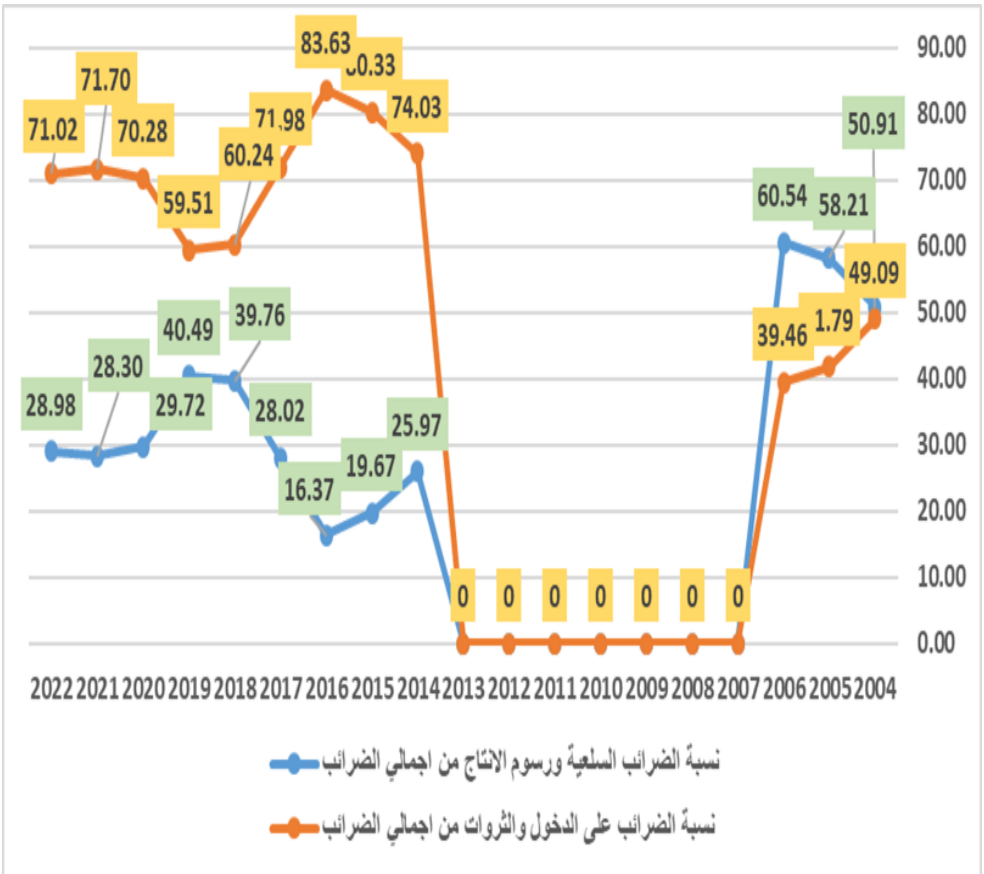

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول (١).

كما يؤكد الشكل (٢) ضعف المساهمة النسبية للضرائب في الإيرادات العامة في العراق خلال مدة البحث، فقد تراوحت بين (٨,١٣%) فقط عام ٢٠١٨ كحد أعلى و(٠,٣٣%) عام ٢٠٠٦ كحد أدنى، وعموما أن هذا المؤشر يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده المفرط على العائدات النفطية في تمويل الموازنات العامة خلال مدة البحث.

أن ضعف اهتمام صناع السياسة المالية بدور الضرائب في تمويل الفعاليات الحكومية تسبب باستشراء العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية منها تزايد الدين العام، الفساد الإداري والمالي، ضعف الأداء الحكومي، تزايد العمالة غير الضرورية في القطاع الحكومي وغيرها.

الشكل (٢): المساهمة النسبية للضرائب في الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (%)

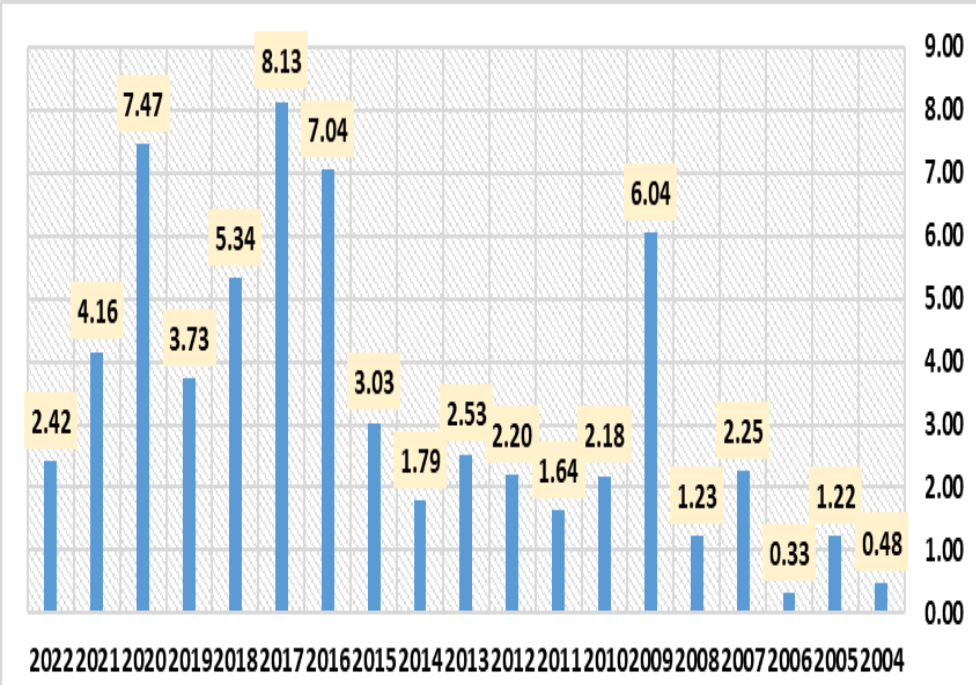

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول (١).

٣.٣- معدل النمو السنوي للضرائب

يوضح الشكل (٣) معدل النمو السنوي لأجمالي الضرائب في العراق حيث عانى من تقلبات كبيرة جدا خلال مدة البحث، حيث تخلل مدة (٨) سنوات من البحث بقيم سالبة أي شهد النمو السنوي انخفاضاً خلال هذه السنوات بسبب ضعف الأقنية الضريبية وتدهور أداء الجهاز الضريبي فضلا عن عدم اهتمام صناع القرار بأهمية هذا المورد، طالما عوائد النفط تكفي لسد حاجيات القطاع الحكومي. وقد تراوح معدل النمو السنوي للضرائب بين (٦٦٩,٢٨%) عام ٢٠٠٧ كحد أعلى و(-٦٧,٧٦%) عام ٢٠٠٦ كحد أدنى، وان تشظي قيم النمو السنوي بهذا الشكل يدل على تدهور كبير في مؤسسة الضرائب من حيث الأداء ومن حيث آليات العمل ومن حيث الوعاء الضريبي الذي انتقل نحو دخل الأفراد وانحسر عن عجلة الإنتاج ونشاط الأفراد الإنتاجي.

الشكل (٣): معدل النمو السنوي لأجمالي الضرائب في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (%)

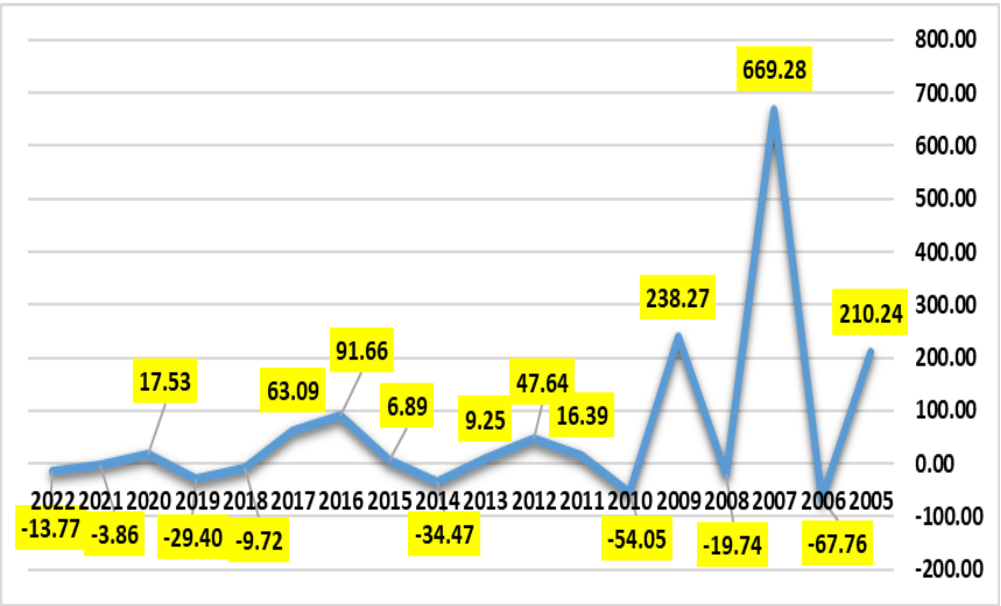

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول (١).

٤.٣- نسبة الضرائب في الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي

يبين الشكل (٤) أن نسبة الضرائب في الدخل القومي قد تراوحت بين (١,٧٤%) عام ٢٠١٧ كحد أقصى و(٠,١٢%) عام ٢٠٠٤ كحد أدنى، وهذه النسبة قليلة جدا وهي تؤكد خلو الدخل القومي من الضرائب تقريبا.

وان نسبة الضرائب في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد تراوحت بين (٠,٠٠٦%) عام ٢٠٠٨ كحد أدنى و(٠,٢٩%) عام ٢٠١٧ كحد أقصى، وبالإجمالي فان هذه المساهمة ضئيلة جدا حيث تغطي الضرائب جزء يكاد لا يذكر من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

الشكل (٤): نسبة الضرائب في الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (%)

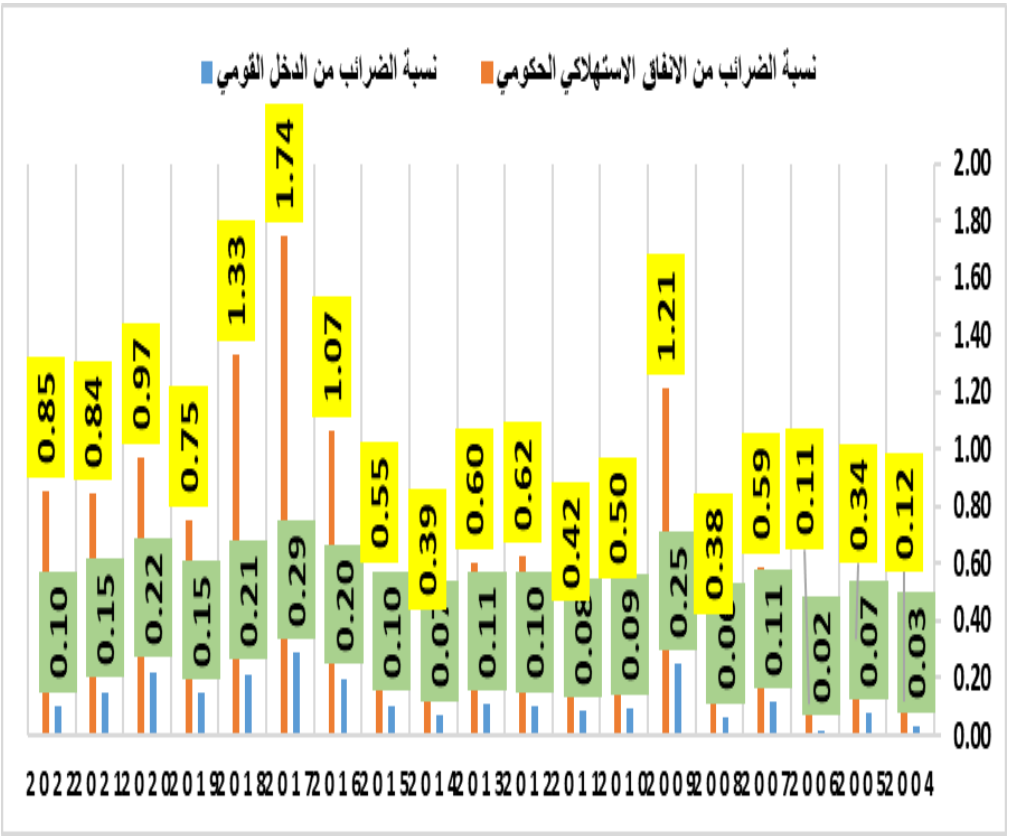

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول (١).

٥.٣- قياس مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي

قبل الدخول في الاختبارات الكمية للتكامل المشترك لابد من توضيح أن الباحثين قد استخدموا الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة للبيانات الربع سنوية والتي تم إجراءها من خلال البرنامج (EVIEWS:١٢) وذلك من اجل معالجة المشاكل الإحصائية والقياسية واحتساب المرونة.

تؤكد نتائج اختبار الاستقرارية في الجدول (٢) استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع (LNY) وهي الضرائب عند المستوى بصيغة الحد الثابت والحد الثابت مع الاتجاه الزمني، وباقي السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة لذا تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، لذا تم إجراء الفرق الأول لهذه السلاسل الزمنية وقد استقرت السلسلة الزمنية للدخل القومي (LNX1) والإنفاق الاستهلاكي الحكومي (LNX2) بكافة الصيغ، وبهذا يمكن القول أن السلاسل الزمنية قد أصبحت مستقرة ويمكن إجراء التكامل المشترك لها.

جدول (٢): نتائج تطبيق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس – بيرون(PP)

PP Test	Level 1(0) Prob.			1 drf. 1(1) Prob.		
Variables	Int.	Int. + T	Non	Int.	Int. + T	Non
LNY	0.02	0.04	0.9			
LNX1	0.2	0.4	0.9	0.0005	0.002	0.0001
LNX2	0.2	0.9	0.9	0.002	0.005	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS:12)

يتضح من بيانات الجدول (٣) أن مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي قد بلغت درجة (٦,٦) ومرونة الضرائب تجاه الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد بلغت درجة (٤,٠٧) وقد كانت معنوية عند مستوى احتمالية (٥%)، وهذه النتيجة جاءت منسجمة مع ما أوضحته

مؤشرات الشكل (٤)، حيث تشير هذه الدرجة من المرونة العالية أن كلا من الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي غير مهمين في تقرير الضرائب في العراق.

وقد استوفى النموذج الفحوص الإحصائية حيث بلغ معامل التفسير (٠,٩٧) وهي نسبة عالية تدل على القوة التفسيرية العالية للنموذج وما تبقى يفسره عنصر الخطأ العشوائي، كما استوفى النموذج الفحوص القياسية حيث كانت نتائج اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي لحد الخطأ العشوائي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واختبار عدم ثبات تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) اعلى من (٥%). فضلا عن الاستقرارية الكلية للنموذج وفق اختبار (CUSUM) و (CUSUM Squares) عند مستوى معنوية (٥%).

كما أكد النموذج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أي أن الضرائب لا تتأثر بالدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الأجل الطويل إذا ما بقي الحال على ما هو عليه. وقد بلغت سرعة تصحيح الخطأ قصير الأجل (٠,١٧) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (٥%) أي أن الاختلال قصير الأجل يصحح تقريبا خلال (٦) أرباع سنوية في وحدة الزمن للتوازن طويل الأجل وهي مدة طويلة تدل على ثمة اختلال كبير في بنية الضرائب ومكوناتها واليات عملها في الاقتصاد العراقي.

الجدول (٣): نتائج نموذج (ARDL) على متغيرات البحث

LNY = -0.13 + 6.6 $LNX1_{-1}$ + 4.07LNX2 + 0.005T				R^2 : 0.97	$\bar{R}^2$: 0.97
Prob. 0.011	0.9	0.000	0.000	Selected Model: ARDL (3, 2, 2)	
F – Bound Test: F – Statistic (5.2)		K = 2		observations: 73 after adjustments	
Long Run Form: 0.25 LNX1 + 044 LNX2					
Prob.		0.7	0.6		
Error Correction Regression: CointEq(-1) = -0.17, Prob. = (0.0002)					

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F – Statistic: 0.8	Prob. (0.4)
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	
F – Statistic: 0.4	Prob. (0.9)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS:12)

الشكل (٥): اختبارات تشخيص الاستقرارية (CUSUM) و (CUSUM Squares)

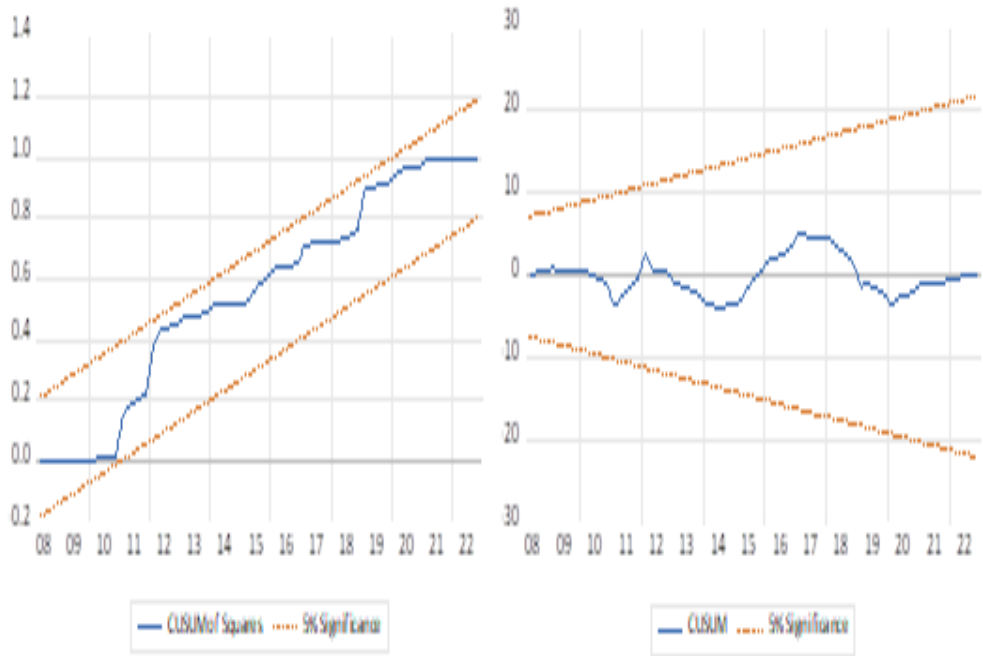

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS:12)

٦.٣- المضامين الاقتصادية لارتفاع مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والانفاق الاستهلاكي الحكومي

أكدت نتائج الجانب التطبيقي من مؤشرات اقتصادية ونموذج كمي أن الضرائب في العراق لا تتأثر بشكل كبير بالدخل القومي والأنفاق الاستهلاكي الحكومي، وهذا يشير اقتصاديا إلى عدة أمور منها:

١- أن الأفراد لا يعيرون اهتماماً لمبلغ الضريبة عند تقريرهم لنشاط اقتصادي ما، أو عندما يقرر المستثمرون اختيار فرصة استثمارية ما، وإنما يجري احتساب مبالغ الابتزاز والرشاوى والعمولات وغيرها ضمن تكاليف المشروع الاقتصادي.

٢- ارتفاع مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي (ضعف الإسهام الضريبي في الدخل) يؤثر سلبا في إحساس الأفراد بالمواطنة والحفاظ على ممتلكات القطاع الحكومي والدولة على حد سواء، فضلا عن أن الضريبة تمثل سيادة الدولة وان تدهورها بهذا الشكل يضعف سيادة الدولة في فرض القانون وما يترتب عليه من تداعيات اقتصادية خطيرة في المستقبل.

٣- ارتفاع مرونة الضرائب تجاه الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يعني تراجع الحصيلة الضريبية في توليد الإيرادات العامة مما يعرض الاقتصاد المحلي إلى خسارة مورد مالي مهم ممكن أن يسهم في تخفيف أعباء المالية العامة، ويعزز من فرص الاستغلال الأمثل لتلك الموارد المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية للأنفاق الاستهلاكي الحكومي في الأجل الطويل.

٤- أن اختفاء التأثير الضريبي في الإيرادات العامة يجعل من الصعوبة تشخيص مكامن خلل الاقتصاد الحقيقي بالنسبة لصناع القرار.

٥- تراجع الدور الاقتصادي للضريبة يديم ريعية الاقتصاد المحلي ويعزز من تبعيته تجاه العالم ويقوي ارتباط الأسواق المحلية بتقلبات سوق النفط الدولي. والبقاء على الاختلالات الهيكلية في الأنشطة الإنتاجية واستنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي عبر استيراد السلع والخدمات.

٦- قلة الحصيلة الضريبية تدفع باتجاه زيادة الدين العام وما له من تداعيات اقتصادية خطيرة خصوصا في مقدرة الحكومة على تسديده في الأجل الطويل.

٧.٣– دور الضرائب في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة

يلعب التمويل دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وحتى تستطيع الدولة تغطية حجم الاستثمار التنموي يتوجب عليها توفير الموارد المالية بتوازن من ناحية الزمن والمقدار

مع حجم الاستثمار المطلوب والقصور في ذلك يخلق فجوة الموارد أي عدم كفاية الموارد المالية لحجم الاستثمار وتتسع هذه الفجوة كلما تضخم حجم الاستثمار الداخلي ، وهذه الفجوة تضع الاقتصاد أمام خيارات المفاضلة إما أن تقبل معدل منخفض للتنمية أو أن تسعى جاهدة لتعبئة مصادر التمويل والتي يمكن توفيرها محليا من خلال الضرائب أو الدين العام الداخلي أو التمويل الخارجي وعادة فان الدول تؤمن بالخيار الأول كون نتائجه أفضل على الاقتصاد من خلال ما يحدثه من نمو اقتصادي دون تضخم إما الخيار الثاني ففيه العديد من المخاطر مايفقد الاقتصاد توازنه ويهدد استقراره نتيجة تكبله بالديون وخصوصا إذا كان الدين خارجيا، ولتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يتطلب ذلك توافر نظام مالي متطور قادر على استخدام أدواته المالية بشكل سليم كمخرجات للاستثمار إما من خلال زيادة الضرائب أو تغيير هيكلها أو إعادة النظر في هيكلية الإنفاق الحكومي ويتحقق ذلك بمتابعة الأوضاع الاقتصادية للبلد باستمرار سعيا في تحقيق تنميته الاقتصادية المستدامة . (مصيطفى وبوزيان : ٢٠١٥، ١٣٣)

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١-تقلب المسار الزمني لأجمالي الضرائب يؤكد ضعف الدور الاقتصادي للضرائب في الاقتصاد الكلي المحلي خلال مدة البحث.

٢-وجود اتجاه متناوب بين المساهمة النسبية للضريبة المباشرة وغير المباشرة، حيث كانت اتجاهات الضريبة المباشرة عكس اتجاهات الضريبة غير المباشرة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) – (٢٠١٤-٢٠٢٢). وهذا يعزز ضعف الجهاز الضريبي في عملية الجباية الضريبية واليات استحصال الضرائب من مصادرها.

٣-لم تتعدى مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة (١٠%) طيلة مدة البحث مما يؤكد على الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنات العامة للحكومات المتعاقبة.

٤-لم تتعدى نسبة الضرائب من الدخل القومي (٢%) طيلة مدة البحث مما يدل على ضعف فاعلية الضرائب في التأثير في قرارات الوحدات الاقتصادية في العراق.

٥-لم تتعدى نسبة الضرائب في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (١%) ما يعني أن صناع السياسة المالية لم يعتمدوا الاستخدام الرشيد للموارد المالية في تعظيم الإيراد الحكومي وتمويل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية الحكومية والخاصة على حد سواء.

٦-جاءت مرونة الضرائب تجاه الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي عالية جدا مما يؤكد فرضية البحث ويعزز نتائج المؤشرات الاقتصادية، وان ارتفاع درجة الاستجابة الضريبية جاء بسبب تدهور الدور الضريبي في الاقتصاد المحلي الكلي في العراق خلال مدة البحث، في ظل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي.

٢.٤- التوصيات

١-أصبح الإصلاح الضريبي ضرورة ملحة تفرضها المعطيات الاقتصادية المحلية الهشة وارتفاع الدين العام واعتزام الحكومة الحالية المباشرة في تنفيذ العديد من مشاريع الأشغال العامة من اجل تحقيق بعض مشاريع البنى التحتية وتقديم الخدمات العامة، إذ يجب إعادة صياغة المؤسسات الضريبية من حيث القوانين النافذة وطريقة العمل والآليات الخاصة بالجباية من خلال الاعتماد على الطرق الالكترونية في التحصيل الضريبي وأتمتة النظام الضريبي، مما يعزز فاعلية التحصيل الضريبي.

٢-تقديم خدمات حقيقية للمواطنين في الخطوة الأولى التي تسبق تنفيذ المعدلات الضريبية على كافة الاقنية الضريبية من اجل تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة وزيادة مصداقية وشفافية الحكومة تجاه الشعب.

٣-تدريب العاملين في المؤسسات الضريبية وفق أفضل الطرق التعليمية من اجل زيادة مهاراتهم وخبراتهم في العمل المؤسسي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية المؤسسات الضريبية.

٤-اعتماد معدلات الضريبة التصاعدية من اجل تجنب محدودي الدخل والشرائح الفقيرة من فرض الضرائب وشمولهم بالحماية الاجتماعية الحقيقية.

٥-أن استخدام التطبيقات الرقمية للتحصيل الضريبي مع وضع شرح وافي عن مقدار الاستقطاع الضريبي من الوعاء وما يرتبط به من حالات قانونية ضمن تلك التطبيقات يؤدي إلى الحد من حالات الفساد الإداري والمالي في الإدارة الضريبية والمؤسسات الضريبية بشكل عام.

المصادر:

١-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، لسنوات مختلفة

٢-خالد واصف الوزني ،احمد حسين الرفاعي (٢٠٠١) ، مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، ط٤ ، عمان ، الأردن .

٣-طاهر الجنابي(٢٠٠٩) ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، ط١، مكتبة السنهوري ، بغداد.

٤-طاهر الجنابي (١٩٩٠) ، دراسات في المالية العامة ، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد

٥-عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد(١٩٩٦) ، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية ، المطبعة الكمالية ، ط٢ ، القاهرة .

٦-عبد اللطيف مصيطفى ، محمد بن بوزيان (٢٠١٥)، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان.

٧-عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مكتبة الجامعة ، بغداد ، ١٩٦٧ .

المحلق (١): بيانات النموذج (مليون دينار)

السنة	إجمالي الضرائب	الدخل القومي	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
٢٠٠٤	١٥٩٦٤٤	٥٣٣١١٥٥٨٧	١٣٦٠٨٩٤٧٠
٢٠٠٥	٤٩٥٢٨٢	٦٦٨٦٩٥٦٠٢	١٤٦٨٣٣٩٠٠
٢٠٠٦	١٥٩٦٧٣	٩٠٣٨٥٢٢٩٠	١٤٩٨٤٤٥٤٠
٢٠٠٧	١٢٢٨٣٣٦	١٠٧٦٠٨٠٩٣٣	٢٠٨٧١٤٨٤٠
٢٠٠٨	٩٨٥٨٣٧	١٦١١٨٤١٩٥٦	٢٦١٣٩١٦٦٠
٢٠٠٩	٣٣٣٤٨٠٩	١٣٤٢٦٤٤٦٧٤	٢٧٥١٧٧٥٩٧
٢٠١٠	١٥٣٢٤٣٨	١٦٣٩٢٨٦٠٩٥	٣٠٦٦٠٧٤٣٧
٢٠١١	١٧٨٣٥٩٣	٢١٧٠٤٩٨١٧٤	٤٢٧٥٤٨٤٨٣
٢٠١٢	٢٦٣٣٣٥٧	٢٥٥٤٦٠٤٦١٢	٤٢١٥٨٦٣٤٣
٢٠١٣	٢٨٧٦٨٥٦	٢٧٢٣٥١٠٦٧٨	٤٧٧٥٥٧٤٢٦
٢٠١٤	١٨٨٥١٢٧	٢٦٤٨١٢٦٥٧٥	٤٧٩٤٦٩٠٠١
٢٠١٥	٢٠١٥٠١٠	١٩٢٩١١٠٥٣١	٣٦٣٣٩٣٤٢١
٢٠١٦	٣٨٦١٨٩٦	١٩٥٠٧٨٨٠٣٣	٣٦٢١٢٨٢٩٩
٢٠١٧	٦٢٩٨٢٧٢	٢١٩٩٥٩٩٢٠٧	٣٦١٤٣١٥١٨
٢٠١٨	٥٦٨٦٢١١	٢٦٦٨٤٣٨٩٢٠	٤٢٧٠٢٩٤٥٣
٢٠١٩	٤٠١٤٥٣١	٢٧٤٧٧٩٤١٩٢	٥٣٣٤٠٩٥٩٣
٢٠٢٠	٤٧١٨١٨٩	٢١٣٠٤١٣٦٧٠	٤٨٥٤٣٠٥٤٠
٢٠٢١	٤٥٣٦٢٤٢	٢٩٨١٦٠٠١٩٠	٥٣٨٧٠٠٦٥٠
٢٠٢٢	٣٩١١٣٩٧	٣٨١٦٩٢٤٥٢٠	٤٥٨٨٦٩٢٩٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.